

ملف المناصرة

عبد الهادي الخواجة

Abdulhadi Al-Khawaja

في السجن تنفيذًا لحكم البحرين

أحد مؤسسي مركز البحرين لحقوق الإنسان، صدر بحقه حكم بالسجن المؤبد بعد انتفاضة 2011. تعرّض للتعذيب والاعتداء الجنسي، واحتُجز أكثر من خمسة عشر عامًا. حالته الصحية حرجة، ويواجه خطر فقدان البصر نهائيًا إذا لم تُجرَ له جراحة عاجلة.

هيومينا.

أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

رقم الملف HM-BH-2011-001

01

القضية في دقيقة

أحد مؤسسي مركز البحرين لحقوق الإنسان، صدر بحقه حكم بالسجن المؤبد بعد انتفاضة 2011. تعرّض للتعذيب والاعتداء الجنسي، واحتُجز أكثر من خمسة عشر عامًا. حالته الصحية حرجة، ويواجه خطر فقدان البصر نهائيًا إذا لم تُجرَ له جراحة عاجلة.

الحالة	**في السجن تنفيذًا لحكم**
تاريخ القبض	**9 أبريل/نيسان 2011**
الدولة	**البحرين**
الحكم	**السجن المؤبد، وأُيّد الحكم في الاستئناف النهائي في 7 يناير/كانون الثاني 2013.**
التهم	**تمويل الإرهاب والمشاركة فيه بهدف قلب نظام الحكم** **التخابر لصالح دولة أجنبية** **التحريض على العصيان المدني والعنف** **إهانة موظف عام (ضابط سجن)** **إتلاف ممتلكات (كسر كرسي بلاستيكي أثناء احتجاج)** **التحريض على قلب نظام الحكم أو تغييره (2022، قيد النظر)**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 الإفراج عن عبد الهادي الخواجة فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

04 توفير فحص طبي مستقل وفوري لعبد الهادي الخواجة والعلاج الكامل الذي تتطلبه الحالة، بما في ذلك النقل إلى مستشفى مدني مستقل عند الحاجة.

05 السماح دون شروط بزيارة الأسرة وأطباء من اختيار عبد الهادي الخواجة.

06 الإفراج عن عبد الهادي الخواجة لأسباب إنسانية، وفقًا لقواعد نيلسون مانديلا والمعايير الدولية للرعاية الطبية للسجناء.

07 تسليم السجلات الطبية كاملة إلى عبد الهادي الخواجة وإلى الأسرة دون مزيد من التأخير.

08 الوقف الفوري لكل أشكال المضايقة والاستدعاء والمراقبة والتهديد ضد أسرة عبد الهادي الخواجة.

09 الكف عن استخدام أفراد الأسرة وسيلة ضغط لإسكات عبد الهادي الخواجة.

10 إسقاط أي تهم ملفقة ضد أفراد الأسرة ورفع القيود عن سفرهم وأموالهم وعملهم.

11 الالتزام بإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي يحظر الانتقام من أسر المدافعين.

12 الوقف الفوري لكل استهداف عابر للحدود ضد عبد الهادي الخواجة، بما فيه المراقبة وحملات التشهير وإساءة استخدام الإنتربول والمضايقات القنصلية.

13 سحب أي أحكام غيابية أو تهم ذات دوافع سياسية مرتبطة بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

14 الالتزام بإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان وبإرشادات المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن القمع العابر للحدود.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/abdulhadi-al-khawaja/

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
الاحتجاز التعسفي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9
تجريم التضامن	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 21 و22 إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 5
المساس بالشرف والسمعة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 17 إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12
الحرمان من الزيارة العائلية	قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدة 58
الحرمان من الدفاع القانوني	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)
الحرمان من الرعاية الطبية	قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القواعد 24 إلى 27
الإخفاء القسري	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 9 و16
العنف المبني على النوع الاجتماعي	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 35 اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 1
ظروف احتجاز لاإنسانية	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 10 قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
المساس بالسلامة الجسدية	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 7 و9
الحبس الاحتياطي المطوّل	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)
الانتقام من ذوي الشخص	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12
التعذيب	اتفاقية مناهضة التعذيب، المادتان 1 و2 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 7
القمع العابر للحدود	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12
المحاكمة أمام قضاء استثنائي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14
المحاكمة غير العادلة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

مسار القضية

1991

سياق

حصوله على اللجوء السياسي في الدنمارك

حصل على اللجوء السياسي في الدنمارك، حيث عاش في المنفى وأسّس منظمة البحرين لحقوق الإنسان.

2001

سياق

عودته إلى البحرين بموجب عفو عام

عاد إلى البحرين بموجب عفو عام.

سبتمبر/أيلول 2004

اعتقال

القبض عليه بعد انتقاده رئيس الوزراء

قُبض عليه بعد أن انتقد رئيس الوزراء علنًا، وأُغلق مركز البحرين لحقوق الإنسان.

نوفمبر/تشرين الثاني 2004

إدانة

الحكم عليه بالسجن عامًا واحدًا

بعد محاكمة استمرت شهرين، صدر بحقه حكم بالسجن عامًا واحدًا.

نوفمبر/تشرين الثاني 2004

إفراج

الإفراج عنه بعفو ملكي

أُفرج عنه بعفو ملكي دون أن يقضي عقوبة السجن لمدة عام.

فبراير/شباط 2007

اعتقال

القبض عليه واتهامه بسبب نشاطه السياسي

قُبض عليه ووُجهت إليه تهمة الترويج لتغيير سياسي بوسائل غير مشروعة.

فبراير/شباط 2007

إفراج مشروط

الإفراج عنه بكفالة بعد احتجاجات

أُفرج عنه بكفالة بعد احتجاجات شعبية.

7 يناير/كانون الثاني 2009

سياق

اتهامه بسبب خطاب ومنعه من السفر

وجّه إليه النائب العام تهمة بسبب خطاب وصف فيه الحكومة بالقمعية، وفُرض عليه منع من السفر.

9 أبريل/نيسان 2011

اعتقال

اعتقاله في منزله على يد قوات أمن ملثمة

حطّم خمسة عشر رجلًا ملثمًا باب شقته بمطرقة ثقيلة في ساعات الفجر الأولى، وضربوه حتى فقد الوعي، واقتادوه إلى الاحتجاز مع اثنين من أصهاره.

9 أبريل/نيسان 2011

سوء معاملة

احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي وتعذيبه

احتجزته السلطات بمعزل عن العالم الخارجي عدة أسابيع، وتعرّض لضرب مبرح أدى إلى أربعة كسور في وجهه، ولاعتداء جنسي شمل اللواط، ولإجباره على أوضاع مجهدة، ولإساءات نفسية.

9 أبريل/نيسان 2011

سياق

القبض على صهريه معه

قُبض على صهريه معه في منزل ابنته.

8 مايو/أيار 2011

جلسة محاكمة

بدء محاكمته أمام محكمة عسكرية

بدأت محاكمته أمام محكمة السلامة الوطنية، وهي محكمة عسكرية، إلى جانب عشرين متهمًا آخرين، ووُجّهت إليه تهم متعلقة بالإرهاب والتجسس رغم غياب الأدلة.

22 يونيو/حزيران 2011

إدانة

الحكم بالسجن المؤبد

قضت محكمة السلامة الوطنية بسجنه مؤبدًا بتهم تمويل الإرهاب والمشاركة فيه والتجسس لصالح دولة أجنبية.

2012

رأي أو قرار أممي

الفريق الأممي يعتبر احتجازه تعسفيًا

خلص الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة في رأيه رقم 6 لسنة 2012 إلى أن احتجازه تعسفي.

8 فبراير/شباط 2012

بدء إضراب عن الطعام

بدء إضراب عن الطعام استمر 110 أيام

بدأ إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على احتجازه الجائر والمعاملة القاسية التي تعرّض لها في السجن. واستمر الإضراب 110 أيام وأدى إلى تدهور شديد في صحته.

2 أبريل/نيسان 2012

جلسة محاكمة

محكمة التمييز تبدأ مراجعة الحكم

بدأت محكمة التمييز البحرينية مراجعة الحكم الصادر بحقه والأحكام الصادرة بحق ثلاثة عشر متهمًا آخرين في قضايا متعلقة باحتجاجات 2011.

30 أبريل/نيسان 2012

جلسة محاكمة

الأمر بإعادة المحاكمة أمام محكمة مدنية ورفض الكفالة

أمرت المحكمة بإعادة المحاكمة أمام محكمة مدنية، لكنها رفضت الإفراج بكفالة، فبقي الخواجة محتجزًا طوال الإجراءات.

30 مايو/أيار 2012

إنهاء إضراب عن الطعام

إنهاء الإضراب عن الطعام بعد 110 أيام

أنهى إضرابه عن الطعام بعد 110 أيام. وأفادت التقارير بأنه فقد 22 رطلًا خلال الإضراب، وأن صحته تدهورت تدهورًا شديدًا.

4 سبتمبر/أيلول 2012

الطعن: تأييد الحكم

محكمة الاستئناف تؤيد الحكم بالسجن المؤبد

أيّدت محكمة استئناف الحكم بسجنه مؤبدًا بعد إعادة المحاكمة أمام القضاء المدني.

7 يناير/كانون الثاني 2013

حكم بات

محكمة التمييز تجعل الحكم باتًا

أيّدت محكمة التمييز الأحكام في قضية «مجموعة البحرين 13»، ولم يعد الطعن ممكنًا.

2014

سياق

القبض على ابنته مريم عند وصولها إلى البحرين

قُبض على ابنته مريم الخواجة عند وصولها إلى البحرين.

2020

منع الزيارة العائلية

تقييد مكالماته مع أسرته

فُرضت قيود على مكالماته الهاتفية مع أسرته، التي لم يرها شخصيًا منذ يناير/كانون الثاني 2020.

نوفمبر/تشرين الثاني 2021

بدء إضراب عن الطعام

إضراب عن الطعام للمطالبة بالتواصل مع أسرته

بدأ إضرابًا عن الطعام للمطالبة بحقه الأساسي في التواصل مع أسرته، وأدى الاحتجاج إلى هبوط مستوى السكر في دمه إلى حد خطير.

30 نوفمبر/تشرين الثاني 2021

إنهاء إضراب عن الطعام

إنهاء الإضراب عن الطعام بعد السماح بالمكالمات

أنهى الإضراب عن الطعام بعد أن سمحت له السلطات بإجراء مكالمات هاتفية مع أسرته.

2022

جائزة أو تكريم

فوزه بجائزة مارتن إينالز

أُعلن فوزه بجائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان.

31 يوليو/تموز 2022

سوء معاملة

تقييده رغم إصابته في العمود الفقري واحتجاجه على ذلك

رغم أمر صريح من طبيب بعدم تقييده بسبب إصابة في العمود الفقري، أجبرته السلطات على ركوب حافلة صغيرة سيئة التهوية وأصرّت على تقييده. واحتجاجًا على ذلك، ردّد هتافات ضد وزير الداخلية. ويواجه الآن تهمة التحريض على قلب نظام الحكم بسبب هذه الواقعة.

3 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

سياق

أولى جلسات التهم الجديدة في غيابه

عُقدت جلسة بشأن تهم جديدة متعلقة باحتجاجاته داخل الاحتجاز، منها كسر كرسي بلاستيكي وإهانة ضابط في السجن. ولم يكن حاضرًا.

16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

سياق

الجلسة الثانية والضغط عليه لتسجيل إفادة

مثل أمام المحكمة الصغرى الجنائية الثانية بشأن ادعاءات متعلقة باحتجاجاته للمطالبة بحقه في الاتصال ببناته. وأثناء احتجازه في منطقة الحجز، ضغط عليه ملازم لتسجيل إفادة مصوّرة، فرفض.

21 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

سياق

جلسة بشأن تهمة إهانة موظف عام

حُدّدت جلسة أخرى بشأن ادعاءات منفصلة، منها إهانة موظف عام وإهانة دولة أجنبية (إسرائيل). وأُزيلت التهمة الأخيرة من السجلات الرسمية بعد أن كشفتها أسرته للرأي العام.

28 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

سياق

إدانته دون تمثيل قانوني

أدانه القاضي بالتهمتين دون انتظار تسوية مسألة التوكيل. وغُرّم 100 دينار بحريني بتهمة إهانة شرطي، و60 دينارًا بتهمة كسر كرسي بلاستيكي خلال احتجاج.

فبراير/شباط 2023

منع الرعاية الطبية

إصابته باضطراب في نظم القلب وحرمانه من الرعاية

أُصيب باضطراب في نظم القلب، وهي حالة خطيرة قد تهدد الحياة، ومع ذلك حُرم من الرعاية الطبية الكافية عدة أشهر.

9 أغسطس/آب 2023

بدء إضراب عن الطعام

بدء إضراب عن الطعام احتجاجًا على الإهمال الطبي

بدأ إضرابًا آخر عن الطعام في سجن جو احتجاجًا على ظروف الاحتجاز القاسية واستمرار حرمانه من العلاج الطبي.

11 أغسطس/آب 2023

طارئ صحي

نقله إلى المستشفى بسبب مضاعفات قلبية

خلال يومين من بدء إضرابه عن الطعام، نُقل إلى المستشفى بسبب مضاعفات قلبية تهدد حياته. وحذّر الأطباء من أن حياته في خطر داهم.

31 أغسطس/آب 2023

نقل بين أماكن الاحتجاز

إعادته إلى السجن ووضعه في الحبس الانفرادي

رغم تحذيرات الأطباء، أُعيد إلى سجن جو ووُضع في الحبس الانفرادي شهرين. وحُرم من التواصل مع محامٍ، وأفادت التقارير بأن حراس السجن ضربوه واعتدوا عليه جنسيًا.

سبتمبر/أيلول 2023

الانتقام من ذوي الشخص

منع ابنته مريم من ركوب طائرة متجهة إلى البحرين

مُنعت ابنته مريم الخواجة من ركوب طائرة متجهة إلى البحرين أثناء سعيها إلى المناصرة من أجل الإفراج عن والدها، وهو ما يوضح البعد العابر للحدود للأعمال الانتقامية ضد الأسرة.

29 أكتوبر/تشرين الأول 2025

بدء إضراب عن الطعام

بدء إضراب عن الطعام احتجاجًا على طول احتجازه

بدأ إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على احتجازه المطوّل منذ 2011 وتدهور ظروف السجن.

31 أكتوبر/تشرين الأول 2025

إنهاء إضراب عن الطعام

تعليق الإضراب عن الطعام

علّق إضرابه عن الطعام بعد يومين، استجابةً لرسالة من الاتحاد الأوروبي ورد من رئيسة وزراء الدنمارك، مع استمراره في دعم المضربين الآخرين في سجن جو.

14 فبراير/شباط 2026

مطالبة من جهات أخرى

الذكرى الـ15 لانتفاضة 2011: عريضة برلمانية بريطانية تطالب بالإفراج عنه

أطلق برلمانيون بريطانيون عريضة تطالب بالإفراج عنه في الذكرى الـ15 لانتفاضة 2011.

11 مارس/آذار 2026

مطالبة من جهات أخرى

مطالبات بالإفراج بسبب احتياجات صحية عاجلة

تجدّدت المطالبات بالإفراج الفوري عنه، استنادًا إلى حالته القلبية التي تهدد حياته واستمرار حرمانه من الرعاية الصحية.

14 مايو/أيار 2026

نشاط المدافع أو المدافعة

انضمامه إلى نداء مشترك من سجن جو للإفراج عن سجناء الرأي

انضم إلى نداء مشترك من سجن جو للإفراج عن سجناء الرأي.

04

القصة كاملة

الخلفية والعمل الحقوقي

عبد الهادي الخواجة مدافع بحريني عن حقوق الإنسان معروف دوليًا بدفاعه السلمي عن الحقوق المدنية والسياسية والإصلاح الديمقراطي والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. شارك في تأسيس مركز البحرين لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان. وعلى مدى عقود، وثّق الانتهاكات ودافع عن ضحايا التعذيب وطالب بإصلاحات هيكلية تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

خلال الاحتجاجات الواسعة في فبراير ومارس 2011، التي طالبت بالإصلاح السياسي واحترام الحريات الأساسية، أدّى الخواجة دورًا قياديًا سلميًا وظاهرًا. ووضعه عمله الحقوقي ومناصرته العلنية في طليعة حراك المجتمع المدني، وجعلاه هدفًا رئيسيًا لقمع الدولة في الحملة التي تلت ذلك.

القبض

في الساعات الأولى من 9 أبريل/نيسان 2011، اقتحم خمسة عشر رجلًا ملثمًا شقة الخواجة بالقوة بعد أن حطموا الباب بمطرقة ثقيلة. وانهالوا عليه بالضرب العنيف حتى فقد الوعي. واقتيد إلى الاحتجاز مع صهريه. واحتجزته السلطات بمعزل عن العالم الخارجي عدة أسابيع وأخضعته للتعذيب.

ونتيجة للضرب، أُصيب الخواجة بأربعة كسور في وجهه استلزمت جراحة استمرت أربع ساعات لإعادة بناء فكه. كما تعرّض لاعتداء جنسي شمل اللواط القسري، وأُجبر على الوقوف ساعات رافعًا يديه فوق رأسه. وشمل التعذيب إساءة نفسية وإذلالًا شديدين.

الإجراءات القضائية

في 8 مايو/أيار 2011، بدأت محاكمة الخواجة أمام محكمة السلامة الوطنية، وهي محكمة عسكرية. وحوكم مع عشرين شخصًا آخرين. ورغم غياب الأدلة ضده، وُجّهت إليه تهمة تمويل الإرهاب والمشاركة فيه بهدف قلب نظام الحكم، إضافة إلى التخابر لصالح دولة أجنبية.

في 22 يونيو/حزيران 2011، صدر عليه حكم بالسجن المؤبد. وفي 2 أبريل/نيسان 2012، بدأت محكمة التمييز البحرينية مراجعة الحكم الصادر بحقه والأحكام الصادرة بحق ثلاثة عشر متهمًا آخرين. وفي 30 أبريل/نيسان 2012، أمرت المحكمة بإعادة المحاكمة أمام محكمة مدنية لكنها رفضت الإفراج بكفالة، فبقي الخواجة محتجزًا طوال الإجراءات.

في 4 سبتمبر/أيلول 2012، أيّدت محكمة استئناف حكم السجن المؤبد بحقه. وفي 7 يناير/كانون الثاني 2013، ثبّتت أعلى محكمة طعن في البحرين إدانته والحكم عليه بالسجن المؤبد. وجاءت الإجراءات القضائية بعيدة كل البعد عن المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. فقد استندت إلى أقوال انتُزعت تحت التعذيب، وجرت أمام محاكم عسكرية تفتقر إلى الاستقلال، وحرمت المتهم بصورة منهجية من الاستعانة بمحامٍ خلال مراحل أساسية.

الإضرابات عن الطعام والإهمال الطبي

في 8 فبراير/شباط 2012، بدأ الخواجة إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على احتجازه الجائر والمعاملة القاسية التي تعرّض لها في السجن. واستمر الإضراب 110 أيام. وتدهورت صحته تدهورًا شديدًا، وأفادت التقارير بأنه فقد 22 رطلًا من وزنه. وأنهى الإضراب في 30 مايو/أيار 2012.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، بدأ الخواجة إضرابًا آخر عن الطعام مطالبًا بحقه الأساسي في التواصل مع أسرته. وأدّى الاحتجاج إلى

انخفاض حاد في مستوى السكر في دمه إلى درجات خطيرة. ولم ينهِ الإضراب إلا بعد أن سمحت له السلطات بإجراء مكالمات هاتفية.

في فبراير/شباط 2023، أُصيب الخواجة باضطراب في نظم القلب، وهي حالة خطيرة قد تهدد الحياة. وحُرم من الرعاية الطبية الملائمة عدة أشهر. وفي 9 أغسطس/آب 2023، بدأ إضرابًا آخر عن الطعام في سجن جو احتجاجًا على ظروف الاحتجاز القاسية واستمرار حرمانه من العلاج الطبي. وفي غضون يومين، نُقل إلى المستشفى بمضاعفات قلبية تهدد حياته. ورغم التحذيرات الصريحة من الأطباء بشأن الخطر الوشيك على حياته، تعرّض لمزيد من المعاملة المهينة خلال وجوده في المستشفى، ثم أُعيد إلى السجن في ظروف قاسية.

وبعد إعادته، احتُجز الخواجة في الحبس الانفرادي شهرين، وحُرم من الاستعانة بمحامٍ، وأفادت التقارير بأن حراس السجن ضربوه واعتدوا عليه جنسيًا. ولا تنتهك هذه المعاملة المعايير الدولية للاحتجاز فحسب، بل تزيد أيضًا من تفاقم حالته الطبية الحرجة أصلًا.

ظروف الاحتجاز والانتهاكات المستمرة

تعرّض عبد الهادي الخواجة طوال فترة احتجازه لإهمال طبي منهجي، وهو ما يُعد معاملة قاسية ولاإنسانية ومهينة وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويعاني حاليًا من آلام مزمنة وشديدة، ومضاعفات قلبية مستمرة، واشتباه في الإصابة بالزَّرَق (الجلوكوما) يستلزم تدخلًا جراحيًا عاجلًا. ومن دون علاج، يواجه خطرًا جديًا بفقدان البصر على نحو لا رجعة فيه.

في أواخر يوليو/تموز 2022، ورغم أمر صريح من طبيب بعدم تقييده بسبب إصابة في العمود الفقري، أجبرت السلطات الخواجة على ركوب حافلة صغيرة غير مهواة ذات مقاعد معدنية صلبة، وأصرّت على تقييده. واحتجاجًا على ذلك، ردّد شعارات ضد وزير الداخلية مندديًا بالمعاملة اللاإنسانية. ويواجه الآن قضية جنائية ثالثة تتهمه بالتحريض على قلب نظام الحكم أو تغييره، ناشئة عن هذه الواقعة. ولم يُحدَّد موعد لجلسة المحكمة.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، مثل الخواجة أمام جلسات محاكمة جديدة في تهم متعددة تتصل بنشاطه، منها احتجاجات على المعاملة الجائرة أثناء سجنه في سجن جو. وفي 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، عُقدت جلسة دون حضوره. وفي 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، مثل أمام المحكمة الصغرى الجنائية الثانية في ادعاءات مرتبطة باحتجاجاته للمطالبة بحقه في الاتصال بابنتيه المقيمتين في الخارج. وأُجّلت الجلسة إلى 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2022. وحُدّدت جلسة أخرى في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 في ادعاءات منفصلة، منها إهانة موظف عام وإهانة دولة أجنبية (إسرائيل)، غير أن التهمة الأخيرة حُذفت من السجلات الرسمية بعد أن كشفتها أسرته علنًا.

غاب الخواجة عن محاكماته ولم يتمكن من منح توكيل لمحاميه المعيَّن، رغم أمر من المحكمة يُلزم وزارة الداخلية بتيسير ذلك. ولم يكن له تمثيل قانوني خلال المحاكمات. ورغم حضور محاميه، فقد حُرموا من الاطلاع على ملفه القانوني ولم يتمكنوا من تمثيله رسميًا. ورغم هذه الانتهاكات لضمانات المحاكمة العادلة، أدان القاضي الخواجة في التهمتين دون انتظار حل مسألة التوكيل.

وتزعم التهم أنه قبل ذلك بعام، وأثناء احتجازه في سجن جو وحرمانه من حق الاتصال بابنتيه المنفيتين، كسر الخواجة كرسيًا بلاستيكيًا ووجّه إهانة لفظية إلى ضابط في السجن. وأصرّ على حقه في التواصل مع أبنائه، قائلًا: «من حقي أن أتصل بأولادي.»

في القضية الأولى، فُرضت عليه غرامة قدرها 100 دينار بحريني (نحو 220 جنيهًا إسترلينيًا / 266 دولارًا) بتهمة إهانة ضابط شرطة في سجن جو. وفي القضية الثانية، فُرضت عليه غرامة قدرها 60 دينارًا بحرينيًا (133 جنيهًا إسترلينيًا / 160 دولارًا) بتهمة كسر كرسي بلاستيكي أثناء احتجاج بعد حرمانه من التواصل مع ابنتيه في المنفى، وقد أُصيبت يده في أثناء ذلك.

وأثناء احتجازه في منطقة احتجاز خلال إجراءات نوفمبر/تشرين الثاني 2022، ضغط عليه ملازم لتسجيل بيان مصوّر. فرفض وأُعيد إلى زنزانته. وقالت ابنته زينب الخواجة: «إنهم يهددونه ويرهبونه لانتزاع تصريحات كاذبة ومضللة، ويجبرونه على أن يشهد في مقطع مصوّر بأنه لم يرغب في حضور محاكمته. وهذا انتهاك واضح لحقوقه القضائية ودليل إضافي على الانتقام المستمر منه.»

الاستجابة الدولية وأثر القضية على الأسرة

يحمل عبد الهادي الخواجة الجنسيتين البحرينية والدنماركية. وقد أخفقت الدنمارك في تأمين الإفراج عنه لأكثر من خمسة عشر عامًا، رغم تدهور صحته والانتهاكات الجسيمة الموثقة طوال فترة احتجازه.

واستُهدفت ابنتاه، مريم وزينب الخواجة، بدورهما بسبب نشاطهما. فقد قُبض على زينب من منزلها مع طفلها الصغير. ومُنعت مريم من الصعود إلى طائرة متجهة إلى البحرين في سبتمبر/أيلول 2023 أثناء سعيها إلى المطالبة بالإفراج عن والدها. وتعيش الأسرة في المنفى وتحت مضايقات مستمرة منذ أكثر من عقد.

وتمثل قضية الخواجة واحدًا من أفدح أمثلة الاحتجاز التعسفي المطوّل المقترن بالتعذيب والعنف الجنسي والإهمال الطبي في منطقة الخليج. ويعرّضه استمرار سجنه، في ظل حالة صحية تهدد حياته، لخطر وشيك بالوفاة أو بضرر لا يمكن تداركه، بما في ذلك فقدان البصر الدائم.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing to demand the immediate release of Abdulhadi Al-Khawaja, human rights defender and co-founder of the Bahrain Center for Human Rights and the Gulf Centre for Human Rights; advocate for accountability, torture survivors, and democratic reform, currently detained in Bahrain since 9 April 2011, and an end to all reprisals tied to this case.

His daughters Maryam and Zainab, both rights defenders, have faced reprisals for campaigning for his release. In September 2023 Maryam was prevented from boarding a flight to Bahrain, where she planned to campaign for him.

I respectfully urge your authorities to:
1. Release Abdulhadi Al-Khawaja immediately and unconditionally;
2. Drop all charges related to the peaceful exercise of fundamental rights;
3. Ensure unrestricted access to legal counsel, family, and adequate medical care while in detention;
4. Provide Abdulhadi Al-Khawaja with immediate, independent medical evaluation and the full treatment that condition requires, including transfer to an independent civilian hospital if necessary;
5. Immediately end all harassment, summons, surveillance, and threats against the family of Abdulhadi Al-Khawaja in Bahrain;
6. Immediately end all transnational targeting of Abdulhadi Al-Khawaja, including surveillance, defamation campaigns, Interpol misuse, and consular harassment.

I will continue to monitor this case until Abdulhadi Al-Khawaja is free.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026